العدد (1665) السنة السابعة - الخميس (26) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

سياسة الإسكان

عبد الزهرة المنشداوي

ازدياد أعداد السكان في العراق وعدم وجود سياسة إسكانية لوضع الحلول والآليات لاستيعابها كان من نتائجها ان حوصرت العاصمة بغداد بإقامة مدن عشوائية، لها من التأثيرات السلبية ما لا يمكن إجماله في هذه السطور القليلة .

لا يمكننا إلقاء اللوم على حكومة دون غيرها من الحكومات التي تعاقبت على الحكم. المشكلة تمتد الى عشرات السنين .هناك استثناء حدث في هذه السياسة تمثل بالأفكار والمشاريع الإسكانية التي خطط ونفذ لها من قبل حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم ،شواهد ما زالت حاضرة على ذلك، ممثلة بعدة تجمعات إسكانية ويشار لها في أكثر من محفل او حديث بين المواطنين ينحو منحى التساؤل عن العلاج الممكن لحل أزمة السكن. منذ التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وبعد تغيير النظام السياسي الذي كانت له اليد الطولى في جعل المواطنين يشهدون أزمة خانقة تمثلت بالبحث عن السكن الذي يمكن ان يستوعب الأسرة الواحدة التي ازداد عدد أفرادها.

العائلة العراقية مع مرور الزمن ضاقت بها مساحة الدار ولم يكن من حل غير مشاركة أكثر من أسرة في دار واحدة مرغمة على ذلك، لعدم تيسر الحلول .او الاتجاه نحو المساحات الفارغة للتجاوز عليها وهو الحل الذي وضعه المواطن بعد أن يئس من التفاتة الدولة لوضع الحلول لمعالجة تنامي أزمة السكن .

الدور السكنية تقاس كفاءتها بمستوى الخدمات المتوفرة فيها من حيث وجود المطبخ والحمام والماء الصالح للشرب والتيار الكهربائي إضافة الى توفر خدمات لابد منها من تبليط أزقة وشوارع والى ما ذلك من خدمات أخرى في مجالات الخدمات الصحية وغيرها .ولكن الصفة الغالبة على الدور السكنية لدينا بأنها ذات مستويات متدنية من جانب مواد البناء المستخدمة والخدمات التي يتوجب توفرها وضيق مساحة الدار وإشغالها ربما لمعدل يصل الى عشرة أشخاص .

ما قبل التغيير دأب النظام السابق على توزيع قطع الأراضي السكنية على المواطنين ولكن هذا التوزيع لم يكن يتم وفق مساهمة تنطلق من فهم المشكلة لأجل تداركها بقدر ما كانت تتحكم فيها نواح اعتبارية وسياسية ليست بخافية.كان ما ما تيسر لاً يعدو عن توزيع قطع أراض حالما يتم تسمية مستحقيها تنفض الدولة يدها ولا تقدم لها أي نوع من الخدمات التي يمكن ان تجعل منها صالحة للسكن لذلك دائما ما نجدها مهجورة او مملوكة للدولة لغايات خدمية من أنشاء مساحات خضر الى إقامة أبنية مستوصفات صحية او خدمية.هذه الآلية التي ذكرناها ما زالت هي المعمول بها، وعلى حد علمنا ان توزيع قطع أراض لعوائل الشهداء والمهجرين وغيرهم من الذين شملتهم الدولة بهذا التخصيص لم يستفيدوا منها ولم تساهم في حل نسبة بسيطة من هذه المعاناة التي ينوء المواطن العراقي تحت وطأتها.وفضل المواطن المشمول بهذه الرعاية القديمة الجديدة وغير المدروسة العيش مناطق الإسكان العشوائي او مشاركة الأسرة في مساحة دار ضيقة او الهروب نحو مكاتب الدلالية لاستئجار دار سكن بمواصفات لا تعدو التي جئنا على ذكرها . تدخل الدولة هو عماد التنمية في هذا المجال من اجل توفير سكن للمواطن على ان يكون التدخل وفق دراسات ومسوحات اقتصادية واجتماعية دقيقة.

نؤكد على ذلك من خلال ما نسمع عنه ويصلنا بأن الدولة تختار شرائح وطبقات محددة لتوزيع قطع أراض فتختار مؤسسات ووزارات لتشملها بذلك وهي الطريقة ذاتها التي استخدمتها الأنظمة السابقة أي ان الأمر في هذه الحالة يخلو من التفريق ما بين المواطن المحتاج فعلا لدار سكن تؤويه والمواطن الذي يملك ربما اكثر من دار والقول عن الاشتراطات في حالة التوزيع بأبعاد من يملك غير مجدية فالفساد والتلاعب بالوثائق من السهل اختراقه.

لذلك صار من المحتم تدخل الدولة الفاعل والمجدي ولكن من خلال تهيئة المستلزمات ومن أولها العمل على إقامة معامل المواد الإنشائية وتوفير مواد البناء وبما يلائم دخل الفرد.كذلك تشجيع القطاع الخاص على خوض غمار الاستثمار في هذا المجال وسن قوانين كفيلة بضمان حصول المستثمر على عوائد ذات جدوى.

قضية ومسؤول

مدير التدريب المهني في كربلاء:

نعمل على تدريب العاطلين وإعالتهم

تعد دوائر وأقسام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كربلاء من الدوائر والأقسام الفعالة والمهمة لأنها بتماس مباشر مع المواطن وتعنى بشرائح واسعة من المجتمع الكربلائي.. ومن هذه الأقسام قسم العمل والتدريب في كربلاء المقدسة التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهو يستقبل يوميا عشرات المراجعين من المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية والعاطلين عن العمل..

عبد الأمير حسين الكناني

توجهنا الى القسم المذكور من اجل الاطلاع على طبيعة عمله ونوع المعوقات التي تكتنفه، وكان في استقبالنا حيدر حامد بنيان مدير القسم، الذي كان لنا الحوار التالي معه:

×كيف تصف طبيعة العمل في قسمكم؟

– عملنا يختص بتوفير او تسهيل الحصول على فرصة عمل بالنسبة للعاطلين عن العمل، وكذلك تدريب الراغبين بتعلم مهنة معينة من اجل تأهيلهم للحصول على عمل، ونقوم بتسجيل أسماء الباحثين عن العمل من المواطنين على وفق استمارات خاصة معدة لهذا الغرض ومن ثم يتم إدخالها الى الحاسبة تبعا للأسبقية في التسجيل.

×كم هو عدد العاطلين المسجلين لديكم؟

– تشير قاعدة البيانات الخاصة بقسمنا ان عدد المسجلين من العاطلين عن العمل بلغ (٥٥) الف مسجل باحث عن العمل منذ أواخر عام (٢٠٠٣) وهو تاريخ افتتاح هذا القسم، ولحد يومنا هذا.

×ما هي الخطط المعدة من قبلكم لاستيعاب تلك الأعداد من العاطلين؟

– من أهم ما أنجزته في هذا الصدد توفير اكثر من (١٠) الاف فرصة عمل في مناطق متفرقة في المحافظة، كما تم تقديم إعانات لـ(١٧) عاطلاً عن العمل، ومن الجدير بالذكر ان عدد العاطلين تناقص بنحو لافت، حيث تشير آخر البيانات ان عددهم بلغ حوالي (١٠) عاطلين عن العمل، يتلقون إعانة شبكة الحماية الاجتماعية. وقام القسم أيضاً بتنفيذ مشروع الإقراض على مرحلتين، شملت الأولى (٣) الاف مقترض من خريجي الكليات والمعاهد وبطريقة القروض الميسرة لإقامة مشاريع عمل صغيرة، فيما شملت المرحلة الثانية ألفي مقترض من غير حملة الشهادات، والعمل مستمر من اجل شمول اكبر عدد ممكن على وفق حجم الأموال المخصصة لهذا الغرض.

×هل في نيتكم إعادة بناء مراكز التدريب المهني والتي كانت قد ألغيت سابقا؟

– نعم فقد تم وضع الحجر الأساس في ٢٠٠٩/٤/١ لبناء مركز تدريب مهني متطور، وبحضور وزير العمل والشؤون الاجتماعية وعدد من الممولين في المحافظة، وسيشهد العام المقبل افتتاح هذا المركز الذي يحتوي على احدث أجهزة التدريب وورش عمل حديثة، كما اعد المركز ليصبح في المستقبل القريب مركزا استشاريا يقدم المشورة لكل الدوائر الحكومية وغير الحكومية في المحافظة.

×ما الدور الذي تضطلع به فرق التفتيش التابعة لقسمكم؟

– يشتمل قسم العمل والتدريب المهني على شعبتين الأولى شعبة التفتيش والعمل التي يديرها مفتشون اختصاصيون مهمتهم حصر أعداد العمال في المشاريع الخاصة والتعاونية والمشتركة وفتح سجلات خاصة بهم من اجل حصولهم على الضمان الاجتماعي والصحي، كما يتم حساب فترة ضمانه الاجتماعي لأغراض التقاعد.

اما الشعبة الثانية فهي الخدمات الصناعية ومهمتها منح إجازات ممارسة المهنة على وفق قانون تنظيم الخدمات الصناعية رقم (٣٠) لسنة (٢٠٠٠).

قضية للمناقشة

الزحام يهدر الزمن

بغداد / احمد نوفل

مع كثرة انتشار بيع مختلف الساعات اليدوية الجدارية وبأثمان زهيدة لدى باعة البسطات إضافة الى أجهزة (الموبايل) التي من النادر ان تجد مواطن لا يستخدمها لكنه مع ذلك يعرض عن استخدام ساعة الوقت الموجودة في الجهاز . الزحام المروري وعدم التزام معظم مؤسساتنا ووزاراتنا بالدوام الرسمي جعلنا لا نعطي له الأهمية التي من شأنها ان تؤشر مدى إحساسنا وأهميتنا بقياس الوقت.شكوى المواطن من شدة الزحام والتي دائما ما تحول بينه وبين الالتزام بأداء الواجب الرسمي المكلف به.البلدان المتحضرة وخاصة الصناعية منها تحسب للوقت حسابا وتهتم له اكثر من بقية المجتمعات فهي تقسمه الى سنوات وصيف وشتاء وشهور ويوم وساعة ودقيقة وثانية وأيضا الى ماضٍ وحاضر ومستقبل.بينما في الجانب الآخر توجد مجتمعات توصف بالمتخلفة ليس لها من هذه القياسات سوى حساب الوقت وفق مواسم معينة كمواسم الزراعة وصيد السمك ومواسم توالد الحيوانات ووحدات زمنية قصيرة كموعد رعي الماشية او وقت حلبها كذلك .الوحدة الزمنية لديها لا تقاس كما يتم قياسها لدى المجتمعات المتحضرة .

وعلى ما يبدو أن المواطن لدينا اختلف إحساسه بالزمن وحساباته فنتيجة الإهمال في إدارة بعض المؤسسات والدوائر أصبح الموظف الحكومي لا يلتزم بعدد الساعات الواجب عليه قضاؤها لانجاز ما بعهدته من مصالح وربما يستطيع ترك العمل وقت ما يشاء او يلتحق به في الوقت الذي يشاء أيضا .الزحام المروري وصعوبة التقيد بالأوقات المحددة أعطاه الأعذار التي يمكن ان تجعله بمنأى عن المساءلة .

أردنا من كل ذلك القول: ان المواطن الذي لديه مصلحة في دائرة من دوائرنا دائما ما يجد نفسه أمام من لا يقيم للزمن وزنا او يعطيه بعده الحضاري سواء كان ذلك عن عمد او بفعل ظرف الزحام المروري الشديد الذي يحول دون الالتزام بساعات العمل المحددة قانونا.الموظف ينأى عن المحاسبة بينما المواطن يدفع الثمن من جهد ووقت ومال ليحصل على مواعيد لا تقيم للزمن وزنا.

بالإمكان لبعض المؤسسات والدوائر الحكومية ان تتكيف مع الوضع السائد بالنسبة لمشكلة الزمن والالتزام بأوقات الدوام الرسمي بإبداء المرونة التي لابد منها في هذه الأحوال التي يمكن وصفها بالقاهرة .

اذ بالإمكان محاسبة او مساءلة الموظف المكلف بالخدمة العامة عن مجموع الساعات المقررة للدوام الرسمي بغض النظر عن تحديد البدء بالعمل او نهايته فالموظف الذي يتوجب عليه التواجد في مكان عمله في الساعة الثامنة صباحا على سبيل المثال يحق له الحضور في التاسعة صباحا وتعد له ساعات العمل بدءا من حضوره لا كما هو معمول به الآن.

باعتقادنا ان ذلك الإجراء له من الايجابية الكثير بدل الأخذ بالأعذار المشروعة التي لا يعدمها المتخلف عن الحضور في الوقت المحدد .هذا الأمر قد ينطبق على بعض الوزارات والمؤسسات دون غيرها ولكن الأخذ به ربما يعود بالفائدة على طرفي المعادلة المؤسسة والموظف والوزارة الى ان تحل أمور أزمة النقل.كذلك لابد لنا من التعامل مع الزمن كما يتعامل به المتحضرون.

رسالة العدد

مأساة عائلة

الناصرية/ حسين العامل

على مدى ثلاث سنوات لم يترك المواطن محمد عباس بابا الا وطرقه لاستعادة جثمان طفله (سجاد) الذي أصيب بمرض مفاجئ وتوفي في عمان نتيجة إهمال إحدى المنظمات الايطالية التي تعهدت بنقله للعلاج الى خارج العراق وإجراء عملية تجميلية له من تشوه خلقي في أعلى سقف الفم في احد المستشفيات الايطالية وذلك ضمن برنامج صحي ممول من الحكومة الايطالية.

يقول والد الطفل الذي لجأ الى مكتب المدى في ذي قار محملا بالوثائق الرسمية لعرض قضيته أمام الرأي العام بعد ان عجزت المحاكم والسلطات العراقية والبرلمان والسفارة الايطالية عن مساعدته في استعادة جثمان طفله المدفون منذ ثلاث سنوات في مقبرة سحاب بالأردن ومحاسبة منظمة الابتسامة الايطالية التي تنصلت عن مسؤولياتها اتجاه الأسرة المنكومة، يقول عباس: بعد ان تعهدت منظمة الابتسامة الايطالية في العاشر من تشرين الثاني ٢٠٠٦ بنقل ولدي سجاد البالغ من العمر ستة أشهر الى ايطاليا، والتكفل بعلاجة من تشوه خلقي في أعلى سقف الفم في احد المستشفيات الايطالية ضمن مجموعة من الأطفال العراقيين، وعلى حساب برنامج صحي ممول من الحكومة الايطالية، تعرض طفلي الذي كان برفقة امه لانتكاسة صحية مفاجئة (التهاب وضيق في التنفس)عند توقف الطائرة في مطار عمان للاستراحة والمبيت هناك، وعند محاولة أمه نقله الى احد المستشفيات للعلاج لم تعثر على أي من مسؤولي المنظمة او الوفد الحكومي الايطالي المرافق لمساعدتها في ذلك.

وأضاف: وبعد عدة ساعات من البحث وعلى اثر تدهور حالة الطفل الصحية اضطرت أمه الى نقله وفي ساعة متأخرة من الليل الى مستوصف قريب بمساعدة العاملين بالفندق، لكنه توفي عند الثالثة فجرا أي بعد وصول المستوصف بنصف ساعة .

ويشير والد الطفل وهو يعرض الوثائق التي تؤكد ذلك وتحتفظ المدى بنسخ منها، الى ان التغيرات الجوية وإهمال الوفد المرافق وعدم وجود طبيب مرافق لمجموعة الأطفال المرضى، ناهيك عن إسكان الأطفال وذويهم في منطقة معزولة بعيدة عن الخدمات الطبية، كان وراء وفاة طفله الذي لم يكن يعاني من مرض خطير في السابق . وتابع عباس وحين توفي الطفل. قامت المنظمة بعزل الطفل عن أمه وإسكانها في مكان معزول عن الوفد ودفن الطفل في مقبرة سحاب، ومن ثم مواصلة رحلتها في اليوم التالي الى ايطاليا تاركة زوجتي في عمان بصحبة احد المترجمين العراقيين، الذي استكمل لها إجراءات العودة وحيدة الى العراق .

ويواصل عباس حديثه وحين طالبت ام الطفل مسؤولي المنظمة ولاسيما رئيسها المدعو (دومنيك اسكوبليتي) بنقل جثمان طفلها الى بلده لم تحصل على الرد المقنع، ما اضطرنا الى رفع دعوى قضائية أمام محكمة بداءة الناصرية على رئيس المنظمة وذلك في عام ٢٠٠٧ وعملت المحكمة المذكورة على تبليغه من خلال مجلس القضاء الأعلى ووزارة الخارجية وعبر سفارة بلاده، لكن لم نلمس اي تعاون في هذا المجال، لا من السفارة ولا من الحكومة الايطالية، وما زالت القضية معلقة وغير محسومة أمام المحاكم العراقية رغم مخاطبات البرلمان العراقي ووزارة الخارجية ومجلس القضاء الأعلى والمحاكم المختصة في هذا المجال.

وطالب عباس الحكومة الايطالية مساعدته على نقل جثمان طفله من الأردن الى العراق والتعاون مع السلطات القضائية العراقية في محاسبة المتسببين بوفاة ولده وتعويض أسرة الطفل عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها.

اشارة

شوارعنا والمطر

لا يمكن ان يكون سقوط الأمطار وعلى قلتها هو من هموم المواطنين. كما نعلم ان الجفاف وشحة مياه الأنهر أصبحت مشكلة كبيرة بالنسبة لبلد مثل العراق نتيجة للسياسات التي اعتمدتها بعض الدول المجاورة وقطعها مياه الأنهر والجداول التي تم تحويل مساراتها عن مصباتها .

كان يحق للمواطن في العراق ان يبتهج لغزارة المطر الذي تساقط مؤخرا .لكن بيئته تحول دون ذلك ، اذ مازالت اغلب مناطقنا بحاجة الى ان تسوية الشوارع العارية التي تتحول بعد تساقط اية كمية من المطر الى مستنقعات طينية تحول دون حركة المواطن بيسر ما بين مكاني عمله وداره .هذه الظاهرة تحول المناطق الى مستنقعات اتسعت رقعتها وشملت أحياء سكنية كانت بالأمس القريب لا تبالي بالشتاء وأمطاره نتيجة الى تأخر تسوية شوارعها وتبليطها بعد ان كشطت طبقة الإسفلت نتيجة لأعمال حفريات قابلوات الكهرباء وأنابيب شبكات المياه والصرف الصحي .مدن عديدة في ضواحي مدينة بغداد سواء في شمالها أو شرقها إحالتها الأمطار المتساقطة الى مناطق معزولة بعضها عن بعض .نعرف العديد من الموظفين والكسبة والطلاب انقطعوا عن الالتحاق بوظائفهم أو مدارسهم وكان يومهم يمكن وصفه بيوم من الإحراج والمعاناة البعض منهم وجد نفسه وقد أحاطت ببيته بحيرة من المياه .المواطن كان يأمل بأن الزمن والجدية في العمل من اجل جعل مناطقنا وخاصة الأحياء الفقيرة في حي الكفاءات او العبيدي او حي البساتين تكون أكثر ملائمة للعيش خاصة عند سقوط الأمطار.

الوعود التي أطلقتها الجهات ذات العلاقة الى الآن لم تجسد على أرض الواقع والشارع الموحل بفعل الأمطار مازال يتحدى العابرين ولا نعلم متى نجعل من شوارعنا سالكة في حالة سقوط المطر.

شكاوى

الى دائرة التقاعد ..مع التحية

المواطن نافع مكطوف من بغداد في رسالته يشكو من أن وزارة المالية ما زالت تحول دون نيل استحقاق الموظف الترقية التي يستحقها وفقا لمدة خدمته في الوظيفة والدرجة التي يخدم فيها، الأمر ينعكس على الذين أحيلوا على التقاعد بناء على طلبهم أو لبلوغهم السن التقاعدية وفي هذه الحالة تغمط حقوقهم في ترقيات لسنين عديدة كان من حقهم المطالبة بها .لذلك ما يأمله من وزارة المالية ان تأخذ هذا الأمر بما يستحق من خلال احتساب مدد الاستحقاق عند احتساب الراتب التقاعدي.. مع جزيل الشكر.

التعليم العالي ولجنة المفصولين السياسيين

لجنة احتساب خدمة المفصولين السياسيين في وزارة التعليم العالي عناها برسالة احد المواطنين من الذين يراجعونها من محافظة البصرة ويذكر فيها أن اللجنة لا تبدي الاهتمام اللازم لمراجعيها من المفصولين السياسيين من اجل احتساب خدمتهم الوظيفية، ويذكر في رسالته التي طلب فيها عدم الإشارة الى اسمه ان اللجنة كثيرا ما تتذرع بفقدان المعاملة ما يستدعي البدء من جديد في جمع المستمسكات المطلوبة لذلك يرجو الى إبداء التسهيلات لشريحة المفصولين السياسيين ولإسراع في أنجاز معاملاتهم لاسيما وانهم من الذين دفعوا ثمنا باهظا أيام العهد السابق.

كاريكاتير.....